الحدث

الردّ الإيراني رهن الموقف الأوروبي

ترامب يدشّن المعركة

أعاد دونالد ترامب المنطقة إلى مرحلة قديمة ـ جديدة. لغة التصعيد والعقوبات حلّت مكان التهدئة النسبية مع إيران. تهدئة لم تدم أكثر من ثلاث سنوات. وفي وقت مستقطب قد لا يطول لصياغة الردّ الإيراني، ستقوم طهران باستطلاع الموقف الأوروبي حول كيفية الحفاظ على ما بقي، على الرغم من أن حظوظ الدبلوماسية الإيرانية تبدو شبه معدومة. هذه الأجواء ليست مفصولة ـ إيرانياً بالحد الأدنى ـ عن السعار الإعلامي والعسكري الإسرائيلي. تل أبيب، وخلفها الرياض، تريد الاستفادة من «الإمضاء الترامبي» في حربها المفتوحة ضد طهران على حدودها. الأجواء المشحونة لا تشي أكثر التوقعات الإيجابية بأنها ستبرد قريباً في منطقة يتصارع اقطابها على حافة الهاوية

فَعلَها دونالد ترامب. وَعَد ووفى. قَلب الرئيس الأميركي الطاولة على الجميع. في خطاب أمس، أعلن سيد البيت الأبيض تمزيق واشنطن «خطة العمل المشتركة الشاملة»، مُنقلباً على الاتفاق النووي الموقَّع في نيسان 2015. ضَرَب عرض الحائط بما يصفه معظم المسؤولين في العالم بـ«الإنجاز الدبلوماسي التاريخي»، بمن فيهم مسؤولو إدارة باراك أوباما، ولا سيما وزير الخارجية جون كيري، الذي رافق، قبل أيام، نظيره الإيراني محمد جواد ظريف في جولات مكوكية سعت إلى إنقاذ جهدهما الممتد لسنتين. أغلق ترامب الباب على حقبة التهدئة النسبية، مُدشّناً مرحلة عنوانها الحرب والعقوبات.

فرحة كبيرة دوّت في تل أبيب والرياض، حيث خرج الترحيب بما يَعدّه الثنائي «إنجاز» تبنّي ترامب وجهة نظرهما، الذي يعزّز صعود «جبهة الحرب» الثلاثية بوجه الجمهورية الإسلامية. لم يكترث ترامب لكل الوساطات الأوروبية التي لاحقته حتى آخر ساعات قبيل خطابه، كذلك لم تثنِه المعارضة الداخلية للانسحاب، وقد شملت فئة من الجمهوريين، فضلاً عن استطلاعات رأي أظهرت أكثرية أميركية لا ترغب في الخروج. أبلغ ترامب الوسيط الفرنسي بالقرار، في اتصال بالرئيس إيمانويل ماكرون قبل ساعات فقط من خطابه، لكنه نجح في التكتم على خطوته التي شابهت في سرّيتها «الأوامر الملكية» العربية، حتى إن مقرّبين من فريقه بدت تسريباتهم للصحافة الغربية في الأسابيع الماضية متناقضة وغير حاسمة.

فجّر ترامب قنبلته ومضى، مُخلّفاً أسئلة مدوية، أهمها في المنطقة حيث تحتاج إيران إلى صياغة ردها المناسب. ردّ لا بد أن يكون «عقلانياً»، كما أكد مسؤولون إيرانيون؛ إذ تحتاج القيادة الإيرانية أكثر من أي وقت مضى إلى أعصاب حديدية للتعامل مع الإعلان الأميركي. في طهران، خيبة أمل كبيرة من التعامل الفاشل مع الولايات المتحدة، تجلّت في مجلس الشورى (البرلمان) الذي طالب أعضاء فيه بـ«إلزام الحكومة برد عالي اللهجة». إلا أن حسابات حكومة الرئيس حسن روحاني تنصبّ على ترقّب لما ستؤول إليه العقوبات، وفق حسابات اقتصادية تحاول تجنّب العودة إلى حصار محكم يُعاد فيه الإضرار بالاقتصاد الإيراني الذي بدأ مبكراً يتلمس تداعيات القرار من خلال هبوط العملة المحلية وانخفاض أسعار البترول. بناءً على هذه الحسابات، خرج الموقف المتروي من كل من إيران والاتحاد الأوروبي والترويكا الغربية.

بعد إعلان ترامب، سيحتاج بقية الشركاء في الصفقة إلى نسج تفاهمات حول كيفية المضي في الاتفاق بصيغة تحضن «العوائد» التجارية والاقتصادية المتبادلة، وهو ما لمح إليه روحاني أمس، فيما أبدى زعماء بريطانيا وفرنسا وألمانيا حرصهم على بقاء الاتفاق، داعين الولايات المتحدة إلى «عدم المساس بهيكله وتجنب اتخاذ إجراءات تعرقل تنفيذه». لكن الحرص الإيراني - الأوروبي على المصالح الاقتصادية لن يُسلّم في مقبل الأيام من الضغوط الأميركية، ما يجعل الاتفاق عرضة لردّ إيراني مختلف، لوّح به روحاني في كلمته، حيث أكد أن بلاده سيكون لها «موقف مختلف» إن رأت أن الاتفاق لم يعد يحقق مصالحها. موقف صرّح به كذلك ظريف الذي قال إن «معطيات المستقبل هي التي ستحدّد شكل ردّ طهران على انسحاب ترامب».

في وزارة الخزانة الأميركية، يجري إعداد عقوبات يمكن وصفها بالأكثر إيلاماً للاقتصاد الإيراني، فضلاً عن عودة الإجراءات السابقة بعد قرار ترامب عدم التوقيع على تعليق العقوبات، ما يهدّد الشركات الأوروبية التي تنوي التعامل مع إيران أو العمل فيها. وهذا الموقف لم يُخفِه مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون، أمس، حين خرج مُهدّداً هذه الشركات بأن

> **رفضت تركيا قرار ترامب فيما ربطته روسيا بحسابات سياسية**

أمامها شهوراً للانسحاب من إيران، منبّهاً إلى أن العقوبات ستُفاتِف «من الآن»، وتخضع لها كل العقود الموقّعة. وكذلك فعلت وزارة الخزانة التي سارعت إلى إنذار الشركات الأوروبية بضرورة تجميد أنشطتها الاقتصادية في إيران خلال 90 إلى 180 يوماً.

الاستحقاق الاقتصادي والسياسي الداهم على إيران يستدعي حواراً موازياً للحوار مع الأوروبيين مع كل من روسيا والصين، بهدف الترتيب لسياسات تتكيف والمرحلة الجديدة. وهو ما يتطلب جهداً دبلوماسياً حثيثاً من وزير الخارجية الإيراني الذي أعلن أمس «جولة دبلوماسية» من أجل «اختبار إمكانية أن تضمن الأطراف الموقعة للاتفاق أهدافنا منه»، موضحاً أن الرد الإيراني سيكون مرهوناً بنتائج هذه الجولة. وإلى جانب رفض فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا القرار «الترامبي»، حظيت طهران بتضامن الجار التركي الذي رأى أن «قرار ترامب سيزعزع الاستقرار ويخلق صراعات جديدة»، فيما اعتبرت موسكو أن القرار «لا علاقة له بالنووي الإيراني، بل بتصفية حسابات سياسية مع طهران»، مؤكدة أنها «ستواصل تطوير علاقاتها مع إيران».

مقابل الأمل المتضائل بنجاح حوار أوروبي - إيراني مرتقب في الإبقاء على الاتفاق حياً، يكون ترامب قد أعاد «قواعد الاشتباك» إلى ما كانت عليه قبل ثلاث سنوات. لكن الأخطر أنه حدّد الشرق الأوسط، وفق استراتيجيته الجديدة التي قال إنها ستكون أكثر حزماً حيال إيران، كمسرح للمواجهة. وبذلك باتت إيران، الحاضرة بقوة أمضى من السابق في المنطقة وبشكل مباشر وأكثر فاعلية، وجهاً لوجه مع المثلث الأميركي - الإسرائيلي - السعودي، لكن لغة «الحرب» الأميركية لا يُعرف لأي مدى يمكن إدارة ترامب المضي فيها، في ظل توافر جعبة الإيرانيين على خيارات من غير الصنف الهادئ الذي يعبّر عنه فريق روحاني، ليبقى الثابت في كل ذلك أن هدف ترامب من خطوته، أي «صياغة اتفاق جديد»، لا يحظى بتجاوب إيران التي أكدت أن واشنطن لن تحصل على «نص أفضل».

(الأخبار)

أعاد ترامب «قواعد الاشتباك» إلى ما كانت عليه قبل 3 سنوات (أ ف ب)

الرد الإيراني يستنفر إسرائيل: ترقب واعتداء... وهستيريا

يحيى دبوق

عاشت إسرائيل أمس، وما زالت، حالة استنفار واستعداد حربيين، تخلله استدعاء للاحتياط وفتح الملاجئ في مستوطنات الجولان والجليل على خلفية ردّ إيراني وشبك على اعتداءات إسرائيلية، تبيّن أنه أضيف إليها اعتداء أخر ليلة أمس، زاد من الاحتقان والتوتّر، وأنذر بجولة قتال، أكدت إسرائيل أنها مستعدة لخوضها.

وفيما أعلن الجيش الإسرائيلي، في بيان له أنه نشر أنظمة الدفاع الصاروخي ووضع قواته في حالة تأهب قصوى واستدعاء احتياط أنظمة الدفاع الجوي «تحسّباً لهجوم إيراني بعد رصد نشاطات غير عادية للقوات الإيرانية في سوريا»، وردت معلومات في الموازاة عن اعتداء إسرائيلي جديد طاول جنوب العاصمة السورية دمشق، بالقرب من موقع للجيش السوري في منطقة الكسوة. وقال مصدر عسكري رفيع، وصفته وكالة رويترز بـ«القائد في تحالف إقليمي يدعم الرئيس بشار الأسد»، إن «ضربة جوية إسرائيلية استهدفت موقعاً للجيش السوري من دون أن تسفر عن سقوط قتلى أو جرحى». وذكرت وكالة «سانا» الرسمية أن دوي انفجارات سمعت قرب الكسوة، وقالت إن الدفاعات الجوية «تصدت لصاروخين إسرائيليين ودمرتهما».

وسبق الاعتداء الإسرائيلي، الذي وصفته مصادر بالمحدود، مواقف وتصريحات أنذرت بقرب تساقط صواريخ على «الأراضي الإسرائيلية» سبّبت حالة من الخشية والقلق لدى المستوطنين، خاصة أن التقارير العبرية تحدثت عن إمكان مواجهة حالات تسلل إلى المستوطنات، أثارت الرعب بمستوى مرتفع جداً.

وفيما تداخلت التصريحات والتحذيرات مع الأحداث، برزت أمس الكلمات التي ألقيت في مؤتمر «هرتسليا» الذي بدأ فعالياته مع غلبة واضحة «للتهديد الإيراني» في كلمات المسؤولين على اختلافهم، برز ميل واضح لدى المستويين السياسي والعسكري لطمأنة الجمهور، في موازاة رسائل تهدف إلى ردع الإيرانيين، وهي مهمة متناقضة، لا يبدو أن تل أبيب قد نجحت فيها.

أضيفت إلى القلق الإسرائيلي، عوامل قلق أخرى متأتية من الكلمة التي كانت مرتقبة للرئيس الأميركي دونالد ترامب طوال اليوم الماضي، وترجيح إسرائيل إمكان انسحابه من الاتفاق النووي، الأمر الذي حصل بالفعل ودفع إلى مزيد من الخشية والاستعدادات، التي عبّرت عن نفسها جاهزية عسكرية وسياسية.

وكذلك على صعيد الجبهة الداخلية واستعداداتها، مع التأكيد المسبق لإمكان أن ينعكس سلباً وربما دفعاً، للردّ الإيراني وتقديم موعد تنفيذه.

إلغاء رئيس أركان الجيش، غادي أيزنكوت، كلمته التي كانت مقررة أمس في المؤتمر، ربطاً باستنفار الجيش على خلفية الرد الإيراني المرتقب، وكذلك ترقّب كلمة ترامب وانسحابه من الاتفاق، لم تنسحب على بقية الوزراء الذين جاءت كلمتهم في اتجاه واحد: التهديد الإيراني ورسائل ردعية مواجهة للوجود الإيراني في سوريا، رفضاً للتمركز العسكري المعادي فيها، مع التأكيد أن إسرائيل ستواجه هذا التمركز مهما كانت التبعات.

وفيما توالت كلمات الوزراء الإسرائيليين في هرتسليا، برز منها كلمة عضو المجلس الوزاري المصغر، وزير المالية موشيه كحلون، الذي أكد ضرورة الهدوء، في مقابل تأكيد ضرورة مواجهة التهديد الإيراني. وقال في كلمته إنه «في الأجواء توتر كبير جداً قد يكون هو الأكبر في السنوات الثلاث الأخيرة التي أشارك فيها في المجلس الوزاري المصغر». وأشار، في ما عدّ رسالة طمأنة إلى المستوطنين، إلى أنّ «الإيرانيين قرروا الرد، وعلينا أن نكون جاهزين، لكنني لا أعتقد أننا عشية حرب، وهي النتيجة التي أستطيع قولها بناء على المعلومات المعروضة أمامنا في الكابينت. لسنا عشية حرب عام 1967، على رغم التوتر الكبير في الشمال». لكن إلى جانب رسالة الطمأنة، أكد كحلون أن «إسرائيل لن تسمح بتمركز إيران في سوريا، ويجب على الحكومة أن تعمل على إزالة هذا التهديد».

وإضافة إلى كلمات أخرى، لوزراء ومسؤولين إسرائيليين سابقين وحاليين، شددت في معظمها على الموضوع الإيراني و«المواجهة» المحتومة مع إيران، أشار العضو الوزاري المصغر، نفتالي بينيت، الذي في العادة يطلق تصريحات متطرفة جداً و«خارج الصندوق المعتاد»، إلى ضرورة مواجهة إيران وصدها، لافتاً إلى أن «إسرائيل عملت ضد إيران بطريقة خاطئة في السنوات الماضية، وهو الأمر الواجب تغييره فوراً».

وكان رئيس الحكومة، بنيامين نتانياهو، قد أعاد التأكيد على «عدوانية» النظام الإيراني كما قال، في الكلمة التي ألقاها في ختام لقائه بنظيره اليوناني الكسيس تسيبراس، والرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس، في نيقوسيا أمس. وأشار إلى أن «النظام الإيراني له شبكة إرهابية عالمية ويسعى إلى إدخال أسلحة خطيرة للغاية إلى سوريا لتستخدم ضد إسرائيل بهدف معلن وهو إبادتها».

وأكد أنه من مصلحة الجميع منع تمدد إيران و«عدوانها»، موضحاً أنه في حال تمكنت الأخيرة من الوصول إلى البحر المتوسط فإنها تنوي إقامة قواعد بحرية عسكرية لترسو فيها سفن وغواصات إيرانية. وشدد على أن هذا الأمر يشكّل تهديداً حقيقياً للجميع، وإن لـ«إسرائيل الحق في الدفاع عن النفس».

> **سكان 140 مستوطنة يعقدون اجتماعات متواصلة لتقدير الوضع وفحص جاهزية الطوارئ**

قلق المستوطنين

التقارير المنشورة في اليومين الماضيين نقلاً عن مصادر عسكرية إسرائيلية رفيعة، والتعليقات المحذرة في أعقابها في الإعلام العبري، أثارت منسوباً مرتفعاً من القلق والخشية لدى المستوطنين الذين سارعوا إلى فحص الملاجئ والغرف المحصنة وإلغاء الحجوزات في الشمال والتخطيط للانتقال جنوباً. وبحسب مصادر عسكرية إسرائيلية، فإن إيران تخطط لإطلاق وشبك لصواريخ دقيقة باتجاه «شمال إسرائيل» رداً على الهجوم على مطار «تي فور» الشهر الماضي، في مقابل استنفار واسع النطاق وتعزيز انتشار الجيش الإسرائيلي في الشمال.

قلق المستوطنين دفع المسؤولين العسكريين لتوجيه رسائل طمأنة، أشاروا فيها إلى توقع صليات صاروخية دقيقة ضد أهداف عسكرية لا مدنية وبعيداً من المستوطنات، وهي ضربات ستكون محددة وبين جيوش. إلا أن هذه الطمأنة لم تكن كافية لتزيل خشية وقلق المستوطنين. فتجنّد عدد من الوزراء لتوجيه الرسائل للجمهور، ومن بينهم وزير الأمن أفيغدور ليبرمان، الذي وصف قلق المستوطنين بالهستيريا: «شاهدت عناوين في الإعلام العبري هستيرية اليوم، لكن علي التأكيد أن لدينا الجيش الإسرائيلي ويمكن الاعتماد عليه، لا ضرورة للخوف ولا ضرورة للهستيريا، إذ إننا مستعدون وجاهزون لكل سيناريو ممكن».

وأشارت تقارير عبرية أمس، إلى أن السمة العامة في المستوطنات الشمالية، هي القلق والخشية وطرح الكثير من الأسئلة حول التأكيدات العسكرية عن إمكان تلقي صليات صواريخ إيرانية في الشمال. وبحسب القناة الثانية العبرية «يوجد ضغط كبير في الشمال، وكل طواقم الطوارئ في المستوطنات، وتحديداً في ما يزيد على 140 مستوطنة هناك من الجليل إلى غور الأردن إلى رأس الناقورة، يعقدون اجتماعات متواصلة وعلى مدار الساعة لتقدير الوضع وفحص جاهزية الطوارئ، وسط خشية لدى المستوطنين، تعبّر عن نفسها بأشكال مختلفة من مستويات القلق».

استهدفت غارة إسرائيلية مواقع سورية في الكسوة جنوب دمشق (أ ف ب)

تحليل إخباري

تل أبيب تراهن على ترامب: إيران بين خياراتها الإقليمية... أو العقوبات الاقتصادية

علي حيدر

لم تُخفِ تل أبيب حقيقة أن قرار الرئيس الأميركي بالانسحاب من الاتفاق النووي، وإعادة فرض العقوبات عليها، لم يكن إلا خدمة للأمن القومي الإسرائيلي، وجزءاً من خطة تستهدف الضغط على النظام الإسلامي في إيران على خلفية خياراته الاستراتيجية ودعمه لقوى المقاومة. وكشفت على ألسنة العديد من المسؤولين الرسميين بشكل مباشر عن رهاناتها بأن تساهم إعادة فرض العقوبات عليها، في الضغط على الشارع الإيراني للانتفاض على النظام ودفعه إلى التراجع عن سياساته الإقليمية، وعلى المدى البعيد، أن تؤدي دينامية التطورات إلى استدراج الولايات المتحدة لصدام عسكري مع الجمهورية الإسلامية.

هذا الطموح الإسرائيلي بات أكثر إلحاحاً بعد فشل الرهانات التي استند إليها الاتفاق على المسارين الإيراني الداخلي والإقليمي. من جهة، لم ينجح الاتفاق في إحداث تحوّل جذري على مستوى التوجهات الاستراتيجية الإيرانية. ولم تنجح معه أيضاً الرهانات الإقليمية التي واكبت التوصل إلى الاتفاق في عام 2015، في الساحتين السورية والعراقية، بل أدت التطورات التي توالت لاحقاً إلى تعزيز حلفاء الجمهورية الإسلامية، وتبددت معها كل الرهانات على تطويقها، وصولاً إلى إمكانية نقل المعركة إلى داخلها.

وبرز دور السياسات الإقليمية لإيران في خلفية موقف دونالد ترامب من خلال تبنيه لكل ما كان يقوله رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في حملته على الاتفاق النووي، على المستويات النووية والإقليمية والصاروخية. ولذلك، لم يتأخر المبادرة إلى وصف قرار الرئيس الأميركي، بعد دقائق من إنهاء كلمته، «بالشجاع والصحيح»، داعياً الشعب الإسرائيلي إلى تقدير هذه الخطوة التي تهدف إلى «كبح عدوانية إيران».

على هذه الخلفية، تكشف سياقات قرار الرئيس الأميركي بالانسحاب من الاتفاق، وتوقيته والظروف المحيطة به، عن أنه يشكّل خياراً مضاداً بديلاً من فشل مسارات استُنفدَ الرهان عليها، وتجنّباً لبدائل أشد خطورة، ومحاولة لتفادي سيناريوات أكثر كلفة، في مواجهة المسار التصاعدي للجمهورية الإسلامية على الصعد الإقليمية والعسكرية والصاروخية، الذي أدى إلى تعزيز مكانتها الاستراتيجية ونفوذها الإقليمي، ولكبح تعاظم التهديدات المحدقة بالأمن القومي الإسرائيلي، وهو ما أقرّ به رئيس الدولة رؤوبين ريفلين الذي اعتبره «خطوة مهمة لضمان أمن إسرائيل». وعبّر عنه أيضاً وزير الأمن الداخلي غلعاد أردان، بالقول إن قرار ترامب سيؤدي إلى «وقف التدهور الأمني في المنطقة». وتطمح تل أبيب إلى أن يؤدي قرار الرئيس الأميركي إعادة فرض العقوبات على إيران، إلى مفاقمة مشاكلها الاقتصادية، على أمل أن يتدحرج ذلك باتجاه بلورة رأي عام داخلي ضاغط على النظام الإسلامي لتقديم تنازلات جوهرية تتصل بخياراتها الاستراتيجية، وتحديداً في الموقف من دعم قوى المقاومة، إضافة إلى تطوير قدراتها العسكرية. وهو ما سبق أن روّج له نتنياهو في أكثر من مناسبة خلال السنوات الماضية، وكرره أمس رئيس الكنيست يولي أدلشتاين، عندما اعتبر أن إعادة «فرض العقوبات سيخنق النظام الإيراني». و«تشطح» بعض التقديرات الرسمية وغير الرسمية الإسرائيلية في رهاناتها على أن تساهم تداعيات عودة العقوبات الاقتصادية إلى تفاقم الوضع الداخلي، بما يؤدي إلى إضعاف النظام الإسلامي وإسقاطه. وأبرز من أعاد التعبير عن هذا الأمل، وزير الأمن أفيغدور ليبرمان الذي وصف موقف ترامب بأنه «خطوة قيادية شجاعة، ستؤدي في النهاية إلى إسقاط النظام» الإيراني. وليس بعيداً عن هذه الأجواء، يأتي موقف وزير الثقافة ميري ريغف التي رأت أن «وعد بلفور ضمين وطن قومي لليهودي، وإعلان ترامب يحافظ على هذا الوطن القومي إلى الأبد».

> **دعا كاتس أوروبا إلى أن لا تكون «الخلية الأضعف»**

في هذا السياق، تراهن تل أبيب، ومعها واشنطن، على أن يلقى الترويج لمعادلة ربط الانتفاع بثمار الاتفاق الاقتصادية مقابل التنازل عن خيارات الجمهورية الإسلامية على المستوى الإقليمي، أصداءً واسعة في الوسطين الشعبي والسياسي في الداخل الإيراني. لكن هذا الرهان نفسه لم يتحقق في السنوات التي سبقت الاتفاق، وهو ما دفع في حينه إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، إلى الإعراض عنه والبحث عن خيارات بديلة راوحت بين عدة مسارات إما مواصلة إيران تقدمها النووي من دون كوابح، أو الصدام العسكري المباشر أو التوصل الى اتفاق. من هنا، ينطوي الإصرار الإسرائيلي في الدفع نحو إعادة فرض العقوبات على مؤشرات كاشفة عن أن حقيقة الرهان الإسرائيلي، تكمن في أن يتدحرج هذا المسار نحو صدام عسكري أميركي - إيراني. وبذلك يتحقق السيناريو الأمثل الذي يحلم به القادة الإسرائيليون الذين يرفضون «تهمة» أنهم يسعون إلى استدراج الولايات المتحدة نحو حرب مع إيران، بل يهدفون إلى مواصلة الضغوط عليها وتصاعدها بما يضعفها ويفرض عليها التراجع وتقديم التنازلات.

مع ذلك، مشكلة خيار انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، وترحيب إسرائيل به، أن الظرف الدولي الحالي، يختلف جذرياً عمّا كان عليه، عند فرض العقوبات الاقتصادية الدولية على طهران. والواقع أنه من دون إجماع دولي على فرض طوق اقتصادي على إيران لن يتمكن خيار ترامب – نتنياهو، من تحقيق الثمار المأمولة منه. وارتفع التحدي أمام الطرفين الإسرائيلي والأميركي، بعد رفض بقية الأطراف المشاركة في الاتفاق، ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين، لموقف ترامب. وفي محاولة للاستفادة من هذا التناقض الدولي، أتى ربط الرئيس الإيراني الشيخ حسن روحاني، موقف بلاده النهائي من الاتفاق بالموقف العملي لهذه الأطراف الدولية، وبمدى استفادة إيران الاقتصادية من الاتفاق. واستناداً إلى هذه المخاوف أيضاً، دعا وزير الاستخبارات إسرائيل كاتس، أوروبا إلى أن «لا تكون الخلية الأضعف وأن تنضم إلى العقوبات على إيران». في ضوء ذلك، من المتوقع أن تشهد معركة دبلوماسية حامية بين كل من طهران وواشنطن وتل أبيب، وستكون ساحتها أوروبا وموسكو والصين.